المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 4 حزيران/ يونيو، 2025

من الانحياز إلى التصدع

أفق التحول في المواقف الأوروبية من حرب الإبادة في غزة

وحدة الدراسات السياسية

من الانحياز إلى التصدع: أفق التحول في المواقف الأوروبية من حرب الإبادة في غزة

سلسلة: تقدير موقف

4 حزيران/ يونيو، 2025

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

أولًا: خلفية المواقف الأوروبية من إسرائيل وتحوّلاتها منذ الحرب على غزة 1

1. الاتجاه الأول: دعم تقليدي قائم على الإرث والتسليح والشراكات الاستراتيجية 1
2. الاتجاه الثاني: نقد متصاعد ومواقف سياسية وتشريعية متقدمة 2

ثانيًا: الخطاب الأوروبي: من ضبط النفس إلى المواجهة الدبلوماسية 3

1. تصعيد الانتقادات وتفعيل الأدوات الدبلوماسية 3
2. الاعتراف بدولة فلسطين 3
3. سحب السفراء ومراجعة العلاقات 4
4. مراجعة الصادرات العسكرية لإسرائيل 4

ثالثًا: أفق التحوّل في المواقف الأوروبية من إسرائيل 4

خاتمة 5

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تحوّلًا لافتًا في مواقف عدد من الدول الأوروبية الرئيسة من حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة. فبعد أكثر من 18 شهرًا من الدعم، أو الصمت، أو غض الطرف، أخذت دول، مثل فرنسا وبريطانيا، وحتى ألمانيا، تزيد من حدة انتقاداتها للسياسات الوحشية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة، بما فيها سياسات التجويع. كما اتخذت دول أخرى إجراءات دبلوماسية وقانونية؛ ما يدلّ على بدء تآكل الغطاء الذي منحته أوروبا للسياسات الإسرائيلية في غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023. فقد دعت كل من إسبانيا وإيرلندا وسلوفينيا والنرويج، التي اتخذت منذ البداية موقفًا نقديًا من هذه الحرب، إلى قبول دولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وأكدت في بيانٍ في 28 أيار/ مايو 2025 التزامها المتجدد بتنفيذ حلّ الدولتين، وذلك بعد عام من اعترافها الرسمي بدولة فلسطين. وتأتي هذه الدعوة، بعد تلويح باريس ولندن وبرلين بمراجعة العلاقات وفرض عقوبات على إسرائيل، وإعلان سبع دول أوروبية، في 16 أيار/ مايو 2025، موقفًا مشتركًا دعت فيه إسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة فورًا، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ووسط دعوات إلى ربط العلاقة مع إسرائيل بالتزامها بالقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني[1].

أولًا: خلفية المواقف الأوروبية من إسرائيل وتحوّلاتها منذ الحرب على غزة

تشكّلت العلاقة بين دول أوروبا الغربية وإسرائيل في إطار من الشراكة الاستراتيجية الخاصة، تأسّس على خلفية اعتبارات سياسية وتاريخية، تتعلّق بما تعرض له اليهود من اضطهاد في أوروبا، خصوصًا "المحرقة" خلال الحرب العالمية الثانية، والتحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية على مستوى الشرق الأوسط، إضافة إلى مصالح متشابكة في مجالات التجارة والدفاع والتكنولوجيا. وعلى امتداد عقود، التزمت الدول الأوروبية بموقفٍ داعم لـ "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، متجنبًة اتخاذ مواقف واضحة إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني. وقد تجلّى هذا الانحياز أكثر، بعد عملية "طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأول/ أكتوبر؛ إذ صدرت عن العواصم الأوروبية الرئيسة المذكورة مواقف متقاربة إلى حدّ التطابق مع الموقف الأميركي، تمثّلت في إدانة الهجوم والوقوف بقوة وراء العمليات العسكرية الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على قوة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحكمها في غزة. غير أن مجريات الحرب على غزة، التي دخلت شهرها العشرين، ولا سيما بعد خرق إسرائيل اتفاقية وقف إطلاق النار واستئناف العدوان في 18 آذار/ مارس 2025، وانتهاجها سياسة التجويع الجماعي ومنع المساعدات، أدت إلى انكشاف واسع للجرائم في حق المدنيين؛ ما شكل عوامل ضغط على المواقف الرسمية للحكومات الأوروبية، فأخذت تتشكّل تدريجيًا مواقف أوروبية متباينة تجاه إسرائيل، يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسين.

1. الاتجاه الأول: دعم تقليدي قائم على الإرث والتسليح والشراكات الاستراتيجية

تمثّل ألمانيا النواة الصلبة لهذا الاتجاه، مستندة إلى ما تسميه "الالتزام التاريخي والأخلاقي" تجاه إسرائيل، في إطار ما يُعرف بـ "مصلحة الدولة العليا". فقد بلغت صادرات ألمانيا العسكرية إلى إسرائيل نحو 326 مليون يورو في عام 2023 فقط، ما يمثل 33 في المئة من مجمل واردات السلاح الإسرائيلية، وفقًا لبيانات معهد ستوكهولم لدراسات السلام SIPRI الصادر في نيسان/ أبريل2025، متضمنة مكونات دفاعية وتقنيات رادارية وأسلحة خفيفة وثقيلة؛ ما يجعلها أكبر مزود أوروبي لإسرائيل بالسلاح. لكن الموقف الألماني بدأ يتغير تدريجيًا في الأسابيع الأخيرة، على الأقل لفظيًا، بسبب تصاعد المجازر في غزة. فقد أعلنت برلين، في أيار/ مايو 2025،

1 "Ireland Officially Recognizes the State of Palestine," *IrishCentral*, 28/5/2024, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zSmb

أنها لن تصدّر أي أسلحة تُستخدم في خرق القانون الإنساني الدولي. وقال المستشار، فريدريش ميرتس، إنّه "لم يعد يفهم ما يفعله الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، وما هو الغرض منه"، وأنّ "إلحاق الضرر بالسكان المدنيين إلى هذا الحد، لم يعد من الممكن تبريره على أنه محاربة لإرهاب حماس". وفي السياق نفسه، وصف وزير الخارجية الألماني، يوهان فادفول، الوضع في غزة بأنه "لا يُحتمل"، وأنّ ألمانيا "لن تُقدِم على تصدير أسلحة قد تُستخدم في إحداث المزيد من الأذى"[2]، في سابقة لم تعرفها العلاقات مع إسرائيل.

وتتشارك بريطانيا وألمانيا هذا الاتجاه؛ فقد صدّرت بريطانيا إلى إسرائيل معدات عسكرية وأجزاء طائرات وأنظمة رادار قدرت قيمتها عام 2023 بنحو 18 مليون جنيه إسترليني. وعلى الرغم من اتساع الاحتجاجات الداخلية ضد الحرب الإسرائيلية على غزة، رفضت الحكومة البريطانية لعدة أشهر الدعوة إلى وقف إطلاق النار، مكتفية بدعم "وقفات إنسانية مؤقتة". ومع أن لندن انضمت لاحقًا إلى فرنسا وكندا في التهديد باتخاذ إجراءات عقابية[3] ضد إسرائيل، فإنها لم تعلن حتى الآن عن تجميد شامل لتصدير السلاح. وحافظت دول مثل النمسا والتشيك والمجر على دعم ثابت لإسرائيل، مدفوعةً بخلفيات يمينية محافظة، ومعززة بشراكات اقتصادية وأمنية. وتمثّل هذه الدول الخط المتشدد داخل الاتحاد الأوروبي ضد أي إجراءات عقابية تجاه إسرائيل، وامتنعت مرارًا عن التصويت على قرارات تدين العدوان أو تطالب بهدنة، مشددة على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

2. الاتجاه الثاني: نقد متصاعد ومواقف سياسية وتشريعية متقدمة

في مقابل معسكر الدعم، برز محور أوروبي من الدول التي تبنّت مواقف متقدمة حيال الحرب على غزة، يضمّ إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا، والتحقت بها فرنسا وإيطاليا. وقد تميزت هذه الدول بمواقفها الأكثر نقدًا لسياسات إسرائيل، وبتبنيها خطوات عملية من بينها تعليق تصدير السلاح، والاعتراف بدولة فلسطين، ودعم التحركات القانونية أمام محكمة العدل الدولية.

وتقود إسبانيا المعسكر الأوروبي الرافض لسياسات إسرائيل في غزة؛ إذ علّقت جميع صادراتها العسكرية إلى إسرائيل منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وألغت عقودًا قائمة لاستيراد ذخيرة إسرائيلية. ووصفت وزيرة الحقوق الاجتماعية الإسبانية، إيوني بيلارا، سياسات إسرائيل في غزة بأنها "إبادة جماعية"، وطالبت بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي أيار/ مايو 2024، اعترفت إسبانيا رسميًا بدولة فلسطين، وانضمت لاحقًا إلى المسار القضائي في لاهاي.[4]

أمّا إيرلندا والنرويج فقد اتبعتا النهج ذاته، وإن كان بنبرة أقل حدة، وعلّقتا التعاون العسكري مع إسرائيل، ودعمتا كل التحركات الأممية التي تطالب بوقف إطلاق النار، وشاركتا الاعتراف بدولة فلسطين ضمن مبادرة مشتركة[5]، وقد انضمت سلوفينيا لاحقًا إلى هذا التحرك؛ ما عزز الكتلة الأوروبية الداعية إلى إعادة التوازن في العلاقة مع إسرائيل.

أما الموقف الفرنسي، فقد تطور تدريجيًا من الدعم المطلق للعدوان، والذي تضمن دعوة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى "تشكيل تحالف عالمي ضد حماس"، إلى موقف ناقد بشدة للسياسات الإسرائيلية عبرّ

2 Sarah Marsh, Matthias Williams & Rachel More, "Germany threatens steps against Israel as tone shifts over Gaza," *Reuters*, 27/5/2025, accessed on 3/6/2025, https://acr.ps/1L9zRZ8

3 "Joint Statement from the Leaders of the United Kingdom, France, and Canada on the Situation in Gaza and the West Bank," GOV.UK, 24/5/2024, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zSc3

4 "Spain Intervenes in ICJ Case on Genocide Prevention in Gaza," *Middle East Monitor*, 29/6/2024, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRQC

5 James Landale, "Spain, Ireland and Norway Formally Recognise Palestinian State," *BBC News* 28/5/2024, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRsO

عنه في 30 أيار/ مايو 2025 بأن الحصار الإنساني يخلق وضعًا لا يُطاق على الأرض، وأنّه "إذا لم تكن هناك استجابة تُلبّي الوضع الإنساني [...]، فسيتعيّن علينا، تشديد موقفنا الجماعي". ودعا إلى فرض عقوبات على المستوطنين. كما عبّرت فرنسا عن استعدادها للاعتراف بدولة فلسطين إن لم تتحقق تسوية سياسية عادلة.[6]

وشهدت إيطاليا تحوّلًا في موقفها الداعم لإسرائيل أيضًا؛ فقد كشفت رئيسة الوزراء، جورجيا ميلوني، أمام البرلمان أن حكومتها جمدت فعليًا جميع التراخيص الجديدة لتصدير السلاح إلى تل أبيب منذ اندلاع الحرب[7]. وعلى الرغم من تباين نبرة الخطاب، يمثل هذا المحور توجهًا أوروبيًا آخذًا في الاتساع نحو أخذ القانون الدولي وحقوق الإنسان في الاعتبار في العلاقة مع إسرائيل، ويعكس ضغوطًا شعبية ونخبوية متصاعدة في القارة، قد تُترجم مستقبلًا إلى سياسات عقابية حقيقية. وقد تسارع التحوّل في الخطاب الأوروبي بعد نيسان/ أبريل، نتيجة اشتداد الحصار والمجاعة في غزة.

ثانيًا: الخطاب الأوروبي: من ضبط النفس إلى المواجهة الدبلوماسية

منذ نيسان/ أبريل 2025، دخلت العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية في اختبار حقيقي، برز فيه صراع القيم والمصالح أكثر من أي وقت مضى. وشهد الخطاب الأوروبي تجاه إسرائيل تحوّلًا نوعيًا مدفوعًا بتفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة، وتواتر التقارير الحقوقية عن تجويع ممنهج، واستهداف مباشر للنساء والأطفال، وتزايد التهجير القسري. وقد فرضت هذه التطورات ضغطًا داخليًا متصاعدًا على الحكومات الأوروبية، بفعل احتجاجات شعبية عارمة ومواقف منظمات حقوقية وصحافية؛ ما اضطرها إلى إعادة تقييم علاقتها التقليدية بإسرائيل، لا سيما في ضوء التناقض بين خطاباتها حول القانون الدولي ومواقفها العملية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتمثلت أبرز تجليات هذا التحوّل في:

1. تصعيد الانتقادات وتفعيل الأدوات الدبلوماسية

أخذت دول أوروبية عديدة تستخدم لهجة أكثر حدّة في مخاطبة إسرائيل، تجاوزت حدود "الدعوات إلى ضبط النفس"، لتشمل تهديدات مباشرة باتخاذ إجراءات عقابية. فقد أعلنت بريطانيا وفرنسا وكندا بصفة مشتركة في 19 أيار/ مايو 2025 أنّ مواصلة إسرائيل لحصار غزة ومنع دخول المساعدات "يشكل انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي"، ولوّحت بفرض عقوبات على المسؤولين الإسرائيليين، في سابقة هي الأولى من نوعها تجاه دولة حليفة[8]. ويُعدّ هذا التصعيد مؤشرًا دالًا على تآكل الحصانة السياسية التي تمتعت بها إسرائيل طويلًا في علاقاتها مع حلفائها الغربيين.

2. الاعتراف بدولة فلسطين

تدرس فرنسا وبلجيكا السير في اتجاه الخطوة الرمزية الكبرى نفسها التي اتخذتها إسبانيا، وإيرلندا، والنرويج، وسلوفينيا، رسميًا بالاعتراف بدولة فلسطين في أيار/ مايو 2024، وذلك في أثناء تآكل الثقة بقدرة إسرائيل

6 "France may Toughen Stance on Israel if it Continues Blocking Gaza Aid, Macron Says," *Reuters* 30/5/2025, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zSfe

7 "ميلوني: الحظر الإيطالي على تصدير السلاح إلى 'إسرائيل' هو الأكثر صرامة أوروبيًا"، **عربي 21**، 17/10/2024، شوهد في 31/5/2025، في: https://acr.ps/1L9zRqj

8 "Joint Statement from the Leaders of the United Kingdom, France, and Canada on the Situation in Gaza and the West Bank."

على احترام الحلول السياسية أو القواعد الإنسانية في الحرب. وبحسب وزير الخارجية النرويجي، إسبن بارث إيدي، "إذا تحركت فرنسا، فستتبعها عدة دول"[9].

3. سحب السفراء ومراجعة العلاقات

اتخذت إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال خطوات تصعيدية إضافية، شملت استدعاء سفرائها من تل أبيب[10]، في حين ألغت كل من بلجيكا وإسبانيا اتفاقيات عسكرية وتجارية سابقة مع إسرائيل، وطالبت بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الأوروبية – الإسرائيلية التي تتيح لإسرائيل امتيازات تجارية ضمن السوق الأوروبية، في أثناء إخلالها المتكرر ببنود حقوق الإنسان المدرجة في الاتفاق.

4. مراجعة الصادرات العسكرية لإسرائيل

منذ أن حذّرت ألمانيا من تصدير أسلحة قد تُستخدم في انتهاكات محتملة للقانون الدولي، شهد الموقف الألماني تجاه إسرائيل تحوّلًا متسارعًا بلغ ذروته في أيار/ مايو، مع تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية، وتراجع التأييد الشعبي لإسرائيل إلى 12 في المئة فقط. وتكثّف تل أبيب من تحركاتها الدبلوماسية لمنع برلين من فرض قيود رسمية على صادرات السلاح، في ظرف أخذت فيه اللهجة الألمانية في التشدد. فقد أكد وزير الخارجية، يوهان فاديبول، أن بلاده تُخضع العلاقة مع إسرائيل لمراجعة قانونية دقيقة، وشدد على ضرورة التزام ألمانيا بالمبادئ نفسها التي تطالب بها دولًا أخرى، مثل روسيا. تَرافق هذا التغيير في المزاج السياسي والشعبي مع تحركات مدنية داخل ألمانيا للمطالبة بوقف تصدير السلاح، بينما تواجه الحكومة الألمانية تحديًا داخليًا متزايدًا من أحزاب الائتلاف التي بات بعضها يطالب صراحة بوقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل. وبهذا يواجه الدعم الألماني غير المشروط لإسرائيل اختبارًا غير مسبوق، في وقت تتزايد فيه التساؤلات داخل برلين عن حدود هذه العلاقة في أثناء تدهور الوضع الإنساني في غزة.[11]

يُظهر هذا التحوّل الأوروبي أن الإجماع التقليدي الداعم لإسرائيل لم يعد ثابتًا، وأن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية باتت تؤدي دورًا أكبر في إعادة رسم ملامح العلاقات بين العواصم الأوروبية وتل أبيب، في وقت تتزايد فيه عُزلة الأخيرة دوليًا.

ثالثًا: أفق التحوّل في المواقف الأوروبية من إسرائيل

على الرغم من التحوّلات الملحوظة في المواقف الأوروبية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة، فإن انعكاساتها على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تبقى محكومة بجملة من المحددات التي تقيّد أثرها الفعلي، لا سيما مع استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، وغياب توافق أوروبي على إجراءات عقابية حاسمة. لا يعامل الاتحاد الأوروبي إسرائيل، بوصفها دولة عادية مثل بقية الدول، بل تحظى بامتيازات عديدة على مستوى الرسوم الجمركية والإعفاء من التأشيرات واتفاقيات التعاون العلمي ودعم الجامعات الإسرائيلية. ولم تُتّخذ أي خطوة

9 "France May toughen Stance on Israel if it Continues Blocking Gaza aid, Macron Says."

10 "Italy, Spain, France, and Portugal summon Israeli ambassadors, and the European Union calls for accountability," *Alquds.com*, 22/5/2024, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRG0

11 "Majority of Germans Oppose Arms Exports to Israel: Poll," *TRT Global*, 27/5/2025, accessed on 31/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRU1

حتى الآن، لوقف هذه الامتيازات، فضلاً عن فرض عقوبات. ويمكن إجمال التداعيات المحتملة لتحوّل الموقف الأوروبي من حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة في أمرَين أساسيَين:

1. يضعف التحوّل في الموقف الأوروبي الغطاء الدبلوماسي الذي طالما تمتع به الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية؛ فقد انتقلت بعض الحكومات الأوروبية من الدفاع الصريح عن إسرائيل إلى انتقادها الحاد والمباشر، بل التهديد بفرض عقوبات أحادية عليها، لا سيما بعد ظهور دلائل متزايدة على استخدام التجويع سلاحًا في غزة، ورفض إدخال المساعدات الإنسانية. وإن لم يغيّر هذا التحوّل جوهر العلاقات الاستراتيجية مع بعض القوى الكبرى، كألمانيا وفرنسا، فإنه يُحدث تصدعات واضحة في الإجماع الغربي التقليدي الداعم لإسرائيل. ثمّ إن مراجعة اتفاقية الشراكة الأوروبية – الإسرائيلية، وهي إحدى الركائز الاقتصادية للتبادل التجاري، باتت موضوعة على الطاولة؛ ما قد يُربك الخطط الاقتصادية الإسرائيلية، ويعمّق من عزلتها في الأسواق الغربية، حتى إن لم تصل الأمور إلى حدّ الإلغاء الفوري أو الشامل.
2. يعزز تصاعد دعوات الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعودة القضية الفلسطينية إلى قلب النقاش الأوروبي الرسمي، وانخراط عدد من الدول الأوروبية في إجراءات قضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية – ولو رمزيًا – من قدرة الفلسطينيين على استخدام القانون الدولي أداةً للمواجهة السياسية. فالاعتراف المتزايد بدولة فلسطين لا يعني مكسبًا دبلوماسيًا فحسب، بل يتيح أيضًا إمكان التوسّع في التمثيل القانوني والمؤسسي، ويضغط على الحكومات التي لم تعترف بعد بها لمراجعة مواقفها. لكنّ هذا المسار يظل محفوفًا بالعقبات؛ إذ إن معظم هذه الدول، خاصة تلك التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، لا تملك أدوات تنفيذ مباشرة على الأرض، ولا تملك – منفردة – وقف الحرب أو رفع الحصار أو فرض تسوية سياسية، في أثناء استحواذ واشنطن على أدوات الضغط على أي مفاوضات بين الجانبيين الفلسطيني والإسرائيلي. وتبقى أدواتها الأكثر فاعلية محصورة في المجال الرمزي والدبلوماسي، إلا إذا قررت دول الاتحاد الأوروبي تحويل هذه المواقف إلى ضغط فعلي داخل الاتحاد، عبر تعليق الاتفاقيات أو فرض شروط واضحة لتمويل المشاريع المشتركة.

خاتمة

يشير التصاعد اللافت في حدة الخطاب الأوروبي تجاه إسرائيل، ودعوات عدد من الدول الأوروبية إلى قبول الدول الفلسطينية، بصفتها عضوًا في الأمم المتحدة، وتلويح دول أوروبية جديدة بإمكان الاعتراف بدولة فلسطين، إلى وجود تحوّل مهم في بنية المواقف الغربية التقليدية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. لكنّ هذا التحوّل على الرغم من دلالاته السياسية، لا يزال محكومًا بجملة من القيود البنيوية، في مقدمتها استمرار الدعم الأميركي لتل أبيب وهيمنتها على المسار السياسي التفاوضي الذي يُسمّى العملية السياسية أو عملية السلام، وتردّد بعض العواصم الأوروبية الرئيسة في الذهاب بعيدًا نحو إجراءات عقابية أو إعادة صياغة العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل على أسس جديدة.